الفصل الثامن

الاقتصاد العالمي: الإدارة دون قائد

«إن أفكار الاقتصاديين والفلاسفة السياسيين، سواء أكانوا على حق أم خطأ، تكون أقوى مما يفهم الكثير غالباً، وبالفعل فهم غالبًا يحكم العالم دون سواهم، وغالبًا ما يكون الأشخاص العمليون عبيداً لأحد علماء الاقتصاد الراحلين، رغم اعتقادهم بأنهم لا يخضعون للتأثيرات الفكرية. إن المجانين الذين يمتلكون السلطة ويسمعون صدى أصواتهم، يجدون في الكتابات الأكاديمية التي ترجع إلى سنوات ماضية ملجئًا لتهدئة ثورتهم. وإنني لمتأكد من أن قوة الاهتمامات والمصالح مبالغ فيها، إذا ما قورنت بالانتهاك التدريجي للأفكار».

«جون مايناردكينز - النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود»

***

لا تنظر الآن، فـ «اليد الخفية» قد شُلَّت.

لقد اختار معظم القادة البارزين في اقتصاد ما بعد الحرب طريق السوق لتحقيق الرخاء. وفي ديموقراطيات الأطلنطي والهادي، كان عدم النظام هو قصة الثمانينيات. لقد تراهنت أشد الظواهر بريقًا مثل كوريا الجنوبية، وتايوان، وسنغافورة، وقائمة مطولة من الدول المقلدة والمصدرة، على نظم تكون فيها الأسواق المفتوحة على اختلافها، عنصراً ليس له ثمن، وقد تم رفع الرهان. كما سمحت الدول المرتدة عن التخطيط

المركزى فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى سابقًا، وحتى الطلبة فى بكين، بالبدء فى ظهور كثير من البيروسترويكا.

ولكن عندما بدا أن كثيراً من الأمم بدأ فى محاولة جعل اقتصاد السوق متكيفًا مع الظروف المحلية، كانت الأسواق العالمية تنسج دوائر غير متوقعة ولا يتم التحكم فيها. وكان لابد من أن ينتهى نظام آدم سميث إلى القول بأن «اليد الخفية» قد بدأت فى لعبة «اليويو».

من الأماكن.. إلى الشبكات

ماذا يحدث هنا؟ لقد أصبح التشخيص واضحًا الآن فى الوقت الذى أطاحت فيه ثورة المعلومات بمتاريس الدولة، وقد وطأت الأقدام معظم نظرياتنا الاقتصادية المفضلة مثل الرأسمالية والماركسية وسط هذا الهجوم. لقد كتب بيتر دراكر، معجزة إدارة الأعمال منذ سنوات إن «المعلومات قد أصبحت «رأس المال المركزى ومركز التكلفة ومصدر الاقتصاد الأساسى»، فقد كان بيتر يكتب عن الولايات المتحدة، وتلك الكلمات التى ذكرها يمكن أن تطبق الآن على ما قاله آلبرت بريساند، عالم الاقتصاد الفرنسى، الذى دمج الكلمتين؛ ليكون لهما تأثير بلاغى، وأطلق عليها «الاقتصاد العالمى».

تربط شبكات البيانات ذات السرعة والتعقيد غير العاديين تجار السلع، وهيئات تذاكر الطيران والمتحكمين فى المرور الجوى والمتنبئين بالمناخ، ومسئولى الصحة العامة، والمتأملين فى العملة، ومحبى الموسيقى، وأمناء المكاتب الحديثة، والمنفذين متعددى الجنسيات بعضهم ببعض. وتعتمد قوات البوليس والمجرمين الذين يطاردون بعضهم البعض بشدة على الشبكة الإلكترونية، فلدى تجار الحبوب نظام مخابرات (خاص بالموضوعات التى يشاركون فيها، وذات الاهتمام الحيوى مثل السياسة الداخلية للأرجنتين) يفوق القدرات المشتركة للمخابرات البريطانية والمخابرات الأمريكية

مجتمعة.

ولم يعد المكان الذى تجرى فيه الآن اتصالك الإلكترونى بالبائعين والمشترين مهمًّا. إن فكرة «سوق نيويورك» و«سوق طوكيو» و«سوق لندن» و«سوق زيورخ» هى فكرة جذابة، فقد تطايرت أمام أعيننا فى يوم الاثنين الأسود ١٩٨٧، كمعلومات عن الأسعار والتشاؤم الذى ساد العالم، ولم يعد هناك سبب يدعو لحماية التقاليد والارتياح الشخصى بالنسبة لأسعار بورصة نيويورك، لأن تكون فى نيويورك؛ إذ يمكن أن تعمل البورصة بالكفاءة نفسها، إذا كانت فى جنوب داكوتا جنباً إلى جنب مع عمليات وقروض سيتى كورب أو فى فورت لودرديل أو فلوريدا؛ حيث يدير بنك «أمريكان إكسبريس» أعمالاً على مستوى العالم بالاتصالات التى تتم بواسطة الكمبيوتر. حتى إطار الوقت تم تأريخه، فإذا كنت تبيع وتشترى النقود والمعادن النفيسة، والسلع، وتشارك فى الشركات الكبرى، فلابد أن تظل مستيقظاً أربع وعشرين ساعة فى اليوم، وإلا فسوف يتخطاك من يفعلون ذلك.

إن هذا الأمر لا يصدق بالنسبة للثقافة، ولكنه يصدق بالتأكيد على الاقتصاد؛ لأن الحضارة الحديثة تم بناؤها بالاعتماد أكثر على أساس مجتمعات الناس، دون الاقتصار على أساس مجتمعات المكان. فكل الأسواق المهمة هى أسواق عالمية، فقد تنبأ دانيال بيل- الفيلسوف الأول لمجتمع المعلومات- منذ زمن بعيد، بأن التغير فى طبيعة الأسواق يكون «من الأماكن» إلى «الشبكات»، وقد بدأ هذا التغير فعلاً.

لعبة الثقة

لم يمح الانتقال اللحظى (الفورى) للبيانات وعملياتها السريعة، لكى تصبح معلومات يمكن استخدامها، الحدود بين الدول فحسب، ولكنه محا كذلك الخط الفاصل بين الاستثمار والتأمل، وباعد بين عالم الإنتاج الذى يتحرك ببطء، وتجارة الخدمات والسلع، ومزق ارتباط تبادل العملات القومية بالمسئولية العامة.

إن ما جعل الأعمال العالمية سوقاً فردية لم تكن التجارة أو المساعدة أو الحلفاء أساساً.. حتى ذلك التحالف الناجح الذى استطاع أن يقضى على العداء الشرقى فى أوروبا... بل إن ما حدث هو أن الكمبيوتر والاتصالات السلكية ورأس المال (لأنها نوع من المعلومات) يمكنها أن تطير أسرع، وأكثر حرية من أى شيء آخر.

إن سعر صرف الأموال بين الدول ضرورة للدفع نظير حق الشحن وكذلك لمستقبل التجارة (وعود لشراء الأشياء التى لم يتم تجهيزها بعد)، وكذلك يتم إرسال الأموال عبر الحدود لشراء الأشياء، التى لا تتحرك مثل إنتاج مصانع السيارات فى أوروبا وغابات البرازيل ونباتات المطاط فى إندونيسيا وملاعب الجولف فى هاواى، ومركز روكفيللر فى نيويورك. وتسهم كميات كبيرة من الأموال، فى إحداث تضخم الائتمان فى البنوك؛ بهدف إيجاد فرصة أكبر لزيادة الأموال عن طريق شراء النقود نفسها، ومستقبل الأموال كذلك. لقد مكنت تكنولوجيا المعلومات مجتمعات البشر -الذين ينظمون الاستثمارات، ويحركون الأموال بين البنوك وهيئات الائتمان وأسواق أسعار الصرف الأجنبى وتجار المستقبل، وكل من تتصل أعمالهم التجارية بالتدفقات المالية- من خلق نمو انفجارى فى نشاطهم، يدوم بواسطة تضخم الائتمان الذى تعكسه تدفقات الأموال.

لقد وصلت أسعار صرف الأموال التى تشترى وتبيع الأرقام (التى كانت أوراقًا فى الماضى وأصبحت الآن بايتات إلكترونية) عام ١٩٨٩ إلى ٤٢٠ بليون دولار، وهذا يعد أكثر بأربع وثلاثين مرة من ١٢,٤ بليون دولار، التى يتم دفعها نظير الخدمات والبضائع (التى نطلق عليها التجارة). إن الأرقام المقارنة عام ١٩٨٠ كانت: ٩٤ بليون دولار، و٧,٦ بليون دولار. ولذلك ففى حقبة الثمانينيات، تم استخدام الأموال لتمويل التجارة التى توسعت بـ٦٣٪، بينما زادت أسعار الصرف الأجنبى بمعدل ٤٤٧٪، ويظل الاقتصاد العالمى مرتبطا بشدة بالاثنين معًا، ولكن داخل هذا الاقتصاد هناك شبكة

معقدة من تبادل الأموال.

إن هذه الأرقام ليست دالة فى حد ذاتها، والأفضل أن نستخدم استعارة، فكأن هناك ضوءاً متلألأ قريباً يشرق على الاقتصاد العالمى «الحقيقى»، ويؤدى إلى وجود ظل ضخم يؤثر على حائط بعيد: وهى فكرة معقدة مليئة بالارتدادات السريعة والتعديلات الحسابية، طالما يصدر الناس أحكاماً سريعة حول قيم المستقبل الخاصة بالحقائق المتعلقة بتخمين مدى القيمة المستقبلية لكل عملة قومية فى ارتباطها بالعملات الأخرى. وليس لدى أى ممثل فكرة واضحة عن سيناريو المشهد التالى، فكل مقرض يبيع الدين الذى يمتلكه للآخر، والذى عادة ما يكون أكبر (وغالباً ما يكون بأقل من القيمة الاسمية، وهذا يعكس التخمين المتفق عليه حول متى، وما إذا كان الدائن سيدفع أم لا).

إن هذا الهرم المظلل يستمر بواسطة الثقة، ثقة السكير الذى يؤكد لأصدقائه أنه يستطيع أن يشرب الكأس التالى وما يليه، دون أن يفقد وعيه، ولكن لعبة الثقة دائماً ما تكون معرضةً لتحطم الثقة والأمان. وأى فقدان للثقة فى استحقاقية الدين، يمكن أن يقلب الهرم؛ لأن كل ممثل فى الظل يلعب لكى يترك لعبة الثقة، قبل الآخرين.

ولا يستطيع أى فرد معرفة مدى كبر هذا الظل، فذلك يعتمد على المقرضين للملجأ الأخير. إن المستفيد الأمثل فى لعبة الظل للكراسى الموسيقية، هى الحكومات؛ خاصة حكومة الولايات المتحدة («إن الشركات ليست مثل الشركات؛ إذ لا يمكن أن تفلس الحكومات» ولقد ظهر فساد نظام اعتقاد البنك بالخبرة الحديثة). ولكن عندما أدركت بنوك الولايات المتحدة التى تحصل على الفوائد من الدول الفقيرة، وتزيد من قيمة المقاصة أن هذه الطريقة ليست الطريقة المثلى لاستمرار العمل، كانت ميزانية حقبة ريجان، ونقص التجارة والمدخرات وأزمة القرض قد أزالت كل ما كان يعتمد عليه أى فرد آخر فى لعبة الثقة من مقدرة ورغبة الولايات المتحدة فى الاستمرار بعد انتهاء اللعبة.

وقد تكون النتيجة هى أنه لا توجد الآن أى حكومة قومية تتحكم فى قيمة أموالها الخاصة. تخلق البنوك والحكومات الأخرى دولارات، كما هو مطلوب: الكثير من الدولارات دون احترام واشنطن. إن النظام النقدى الدولى لم يصبح تحت التحكم القومى، ولم يندرج تحت التحكم الدولى بعد، وبذلك أصبح فى مواجهة خطر التحطم العصبى الزمنى.

تميز النظام المالى بنوع من الاستقرار فى النصف الأول من فترة ما بعد الحرب؛ أى عرفت الشركات والدول قيمة أموالها فى الدول الأخرى؛ لأن معدلات الصرف فى كل العملات كانت ثابتة بواسطة اتفاقية دولية (اتفاقية بريتون وودز التى يديرها صندوق النقد الدولى). وعندما انسحبت الولايات المتحدة من هذا الركب عام ١٩٧٣، وحفزت العملات الكبرى الأخرى على عمل ذلك أيضاً، وبدأت العملات فى «الطفو» فى قيمها المقارنة. ومنذ ذلك الوقت تعتمد قيمة نقود الدولة (مقارنة بنقود أى دولة أخرى) على كيفية إدارة اقتصاد الدولة نفسها، وعولجت بمعدل النمو وتفادت التضخم، وشفيت من الكساد.

وفى الوقت نفسه، فإن كلمة السوق تعنى بالفعل السوق الدولى، وقد ساعدت الصفقات الناجحة (بين دول قليلة) على إزالة عقبات التجارة فى ظل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية (الجات) على زيادة حجم التجارة عبر الحدود بحوالى ٥٠٠٪ بين عامى ١٩٥٠ و١٩٧٥م، بينما ازداد الناتج العالمى بنسبة ٢٢٠٪، وهذا يعنى زيادة الاقتصاد «القومى» بعيداً عن سطوة الرؤساء ورؤساء الوزارة والبرلمان والكونجرس، أو حتى البنوك المركزية القوية.

وبما أنه، لم يكن هناك من هو مسئول عن النظام، فقد كان صنع السياسة يتم بواسطة المفاوضات بين الحكومات. وقد عارض خبراء التجارة فى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية (الجات) فى جنيف، القواعد والأصول العالمية، حتى تتناسب

السياسة القومية مع نمو التجارة الدولية، وقام أصحاب البنوك بالاستثمار فى الأسواق المالية كى يعضدوا عملاتهم وعملات الآخرين، وألقى وزراء المالية محاضرات، كل للآخر حول أخطار التضخم، واجتمع رؤساء أكبر سبع ديمقراطيات صناعية (بريطانيا وكندا وفرنسا وجمهورية ألمانيا الفيدرالية وإيطاليا واليابان والولايات المتحدة) فى اجتماعات قمة، وكأنهم يديرون الركب العالمى. وفى الوقت نفسه فإن الركب كان ينجرف مع التيارات، التى أوجدتها ملايين البائعين والمشترين فى أسواق عالمية غير منتظمة، خاصة بالأشياء والخدمات والمعلومات والنقود.

الانفتاح هو أعمال جيدة

يميل كثير من الناس فى الحكومة والأعمال - والذين يشعرون أن السوق العالمى غير مستقر وغير متوقع - إلى إلقاء اللوم على انفتاح السوق.. ويخترعون طرقًا معقدة لإغلاقه ببناء خطوط ما جنويت لحماية الجزء القومى الخاص بهم فى السوق. ولذا فإن أولى الخطوات على سلم الفهم هى «أن الانفتاح هو حافز تكنولوجى فى مجتمع المعرفة العالمى».

كانت العاطفة الملحة الخاصة باقتصاديات السوق جزءاً مما ظهر -جنباً إلى جنب- مع طموحات الديمقراطية فى السياسة والحكومة، ولكن الديمقراطية والسوق هما استعارة (أقرب منها إلى التحليل السياسى بالطبع. ولكن غريزة المعارضين فى كل دولة شيوعية لجمعها معاً فى إطار بلاغى كانت فكرة صحيحة).

إن العلاقة بين الديمقراطية والسوق هى علاقة أساسية؛ فالسوق يقسم ويوزع القوة الاقتصادية، كما تفعل الديمقراطية بالسلطة السياسية. ويمكن أن تؤدى الأسواق إلى تركيزات القوة الاقتصادية (الخاصة بالمنتجين أو احتكارات العمل)، التى يمكن أن تكون خطيرة أو غير كفئة أو الاثنين معاً. وإذا عرفنا الديمقراطية فى إطار ضيق كدور

للأغلبية . . فإن ذلك يمكن أن يؤدى ذلك إلى تركيزات ظالمة للسلطة السياسية؛ ولذا فإن السوق والديمقراطية ليستا كافيتين للتجارب الجديدة (لأوروبا الشرقية) أو لديمقراطيات السوق التى مازالت فى طور التجربة، حتى لو كانت موجودة.

إن ما نحتاجه هو القواعد الدستورية، التى تعرِّف الحدود الخاصة بسلطة الأغلبيات السياسية ومراكز القوة الاقتصادية (سواء كانت عامة أو خاصة أو مختلفة). وبالاحتكام فقط إلى أساس قاعدة الأخلاق المستوعبة – وهو عقد اجتماعى، إذا رغبت فى ذلك – ولكن هل يمكن تحقيق توازن مقبول بين الحرية والمساواة؟ أو بين الكفاءة والعدل فى مجالى السياسة والاقتصاد؟ إن معظم المبادىء الدستورية المهمة هى التى تعرف وتحدد الفرق بين مجال الدولة؛ حيث يتم اتخاذ القرارات بحكم الأغلبية، والتى تهمل حقوق الأقلية والمجتمع المدنى، عندما يتم اتخاذ القرارات بواسطة تفاعلات لاحصر لها، مثل: اتفاقيات البيع والشراء، وترتيبات التصويت، وآلاف الأشكال الأخرى من التعاون، والمنافسة فى القطاع الخاص غير المستفيد.

لا يمكن معرفة هذا الحد الفاصل بين الدولة والمجتمع المدنى بواسطة أيديولوجيات قاطعة، فمثلاً سوف يتأكد العدل عن طريق جعل موظفى الحكومة يقررون كيفية توزيع ما يمكن إنتاجه أو ستكون الكفاءة مضمونة، إذا تم ترك مشروعات القطاع الخاص وحدها. إن تحديد وإعادة تحديد الحدود مشكلة أساسية تحتاج إلى تحليل دقيق، لقضية المخالفات، وتحديد قرار معين للسلطة العامة أو السوق الخاص.

تبدو أفضل النتائج الاقتصادية كنتاج للنظم المختلطة، وأسوأ النتائج هى التى تقسم – بصرامة – قرارات التوزيع وتميز بينها وبين القرارات الخاصة بالإنتاج، والتى تتضمن عقائد «الديمقراطية الاجتماعية» التى تهدف وجود مباراة مصارعة قوية بين القطاع الخاص (المسئول عن الكفاءة الإنتاجية) والقطاع العام (المسئول عن تقرير من الذى يستطيع أن يحصل على الكثير مما تم إنتاجه) أو عقائد «السوق الحرة» التى تعتمد على

العدالة على أساس افتراضها، والكفاءة، وترك التركيز على القوة الاقتصادية وحدها.

إن الترتيبات السياسية تحاول عمل توازن بين الحرية والمساواة فى آلاف الأمثلة الملموسة دون افتراض «أن لا أحد سوف يفوز بكل شيء»، وهناك حكمة فرنسية تقول «بين القوى والضعيف توجد الحرية التى تظلم والقانون الذى يحرر».

وثمة جزء من العلاقة بين الديمقراطية والسوق يتركز فى أن الناس الذين يحكمهم الرضا يؤدون العمل (محل، استثمار، عمل، مشاهدة التليفزيون) عبر الحدود بانفتاح على قدر الإمكان. أما الجزء الآخر فيتركز فى أن اقتصاد الديمقراطية (البضائع والخدمات التى تتم المتاجرة فيها، والمعلومات المشتركة) مفتوح بالضرورة وحتميًّا على باقى العالم، وأن باقى العالم سيكون بالضرورة أكثر انفتاحاً. وهذا يؤكد الدور المتنامى للشركات العالمية وأكثر العناصر ديناميكية فى الشئون الدولية. وهى أيضاً ملزمة بزيادة سيولة القوة الاقتصادية من الحكومات القومية والمنظمين الدوليين، ومن نظم التعاون إلى الشركات الدولية غير الحكومية (الشركات العالمية والجمعيات القومية مثل الجمعيات الدولية للعلماء والمحامين وعلماء الاقتصاد) والسلطات والمشروعات الفرعية القومية (فى الولايات المتحدة، والدول التى تأخذ زمام المبادرة، يقول بيل: «دولة الأمة أصبحت صغيرة جداً بالنسبة لمشاكل الحياة الكبيرة، وأصبحت كبيرة جداً بالنسبة للمشكلات الصغيرة، وملخص ذلك أن هناك عدم توافق».

إن أكثر الصناعات نجاحاً (بما فيها الزراعة) أصبحت الآن تكنولوجيا عالية المستوى، وهى طريقة مختصرة لوصف العمليات ذات النسب غير العادية من الأداء العقلى، ولذلك فإنها وظائف أقل وأفضل. وأصبحت المعلومات أيضاً – وبتزايد – سلعة من سلع السوق ومنتجاً فى حد ذاتها. والنتيجة هى تغيير طبيعة الميزة المقارنة، ولم تعد المشكلة تتركز فى ثمن الموارد الفيزيائية، وتكلفة العمل، ودور الخيال الذى ليس له ثمن، وكذلك الإبداع، والوقت (ما المسافة بينك وبين منافسيك، وكيف تستطيع المحافظة على

أسرار التجارة لمدة طويلة؟).

إن الامتياز المقارن يعنى أفكاراً أفضل، يمكن الاعتماد عليها، وأفضل فى الاستخدام لتحقيق التصنيع السريع والتسويق النشيط، والتكيف بطريقة أسرع عن طريق التعلم من الحياة الواقعية والمستهلكين والمعرفة الناتجة عن الحياة الواقعية، والتى تطبق كأفكار أفضل واختراعات عبقرية ونظم إنسانية أكثر مرونة، ودائرة مستمرة من المشروعات، لا يظل أحد الأفراد فيها على القمة لفترة طويلة.

ومما هو واضح للغاية فى تحقيق قمة التكنولوجيا العالية أن عامل الوقت هو العنصر، الذى ليس له ثمن فى الامتياز المقارن. وفى الأيام الماضية ما كان يهم هو أن يكون الشخص أول من يكتشف منجم الذهب أو بئر البترول. وبما أن المعرفة تفنى لدرجة كبيرة.. فإن ما يهمنا الآن هو أن نكون الأول (أو على الأقل مبكراً عما سبق) فى مجال الأفكار الجديدة والمهارات الجديدة والعمليات الجديدة. إن الذى جعل الولايات المتحدة ذات أكبر وأنجح اقتصاد، لم يكن بسبب مقدرة الأمريكيين على القيام بما هو أفضل (مثل تصنيع بعض الآلات)، وإنما بسبب نزعتهم الطبيعية، نحو تصميم نموذج تى فورد، والطيران أسرع من ماكينة الهواء، وانشطار الذرة، وخلط الجينات، وتطوير الكمبيوتر الحديث ثم ترويجه للاتصالات الإلكترونية، وهذه هى جائزة من يكون الأول، أو على الأقل المتقدم على الآخرين، وزيادة تطور الكمبيوتر وسرعاته العالية، وتخزين المعلومات.

لا يمكن أن تعبأ المعلومات، باعتبارها المادة الخام لإنتاج المعرفة، طويلاً، ولا يمكن أن تحقق أى شركة أو دولة احتكاراً للبيانات أو تخزين المعلومات والقدرة الاسترجاعية، بصرف النظر عن الحكمة المتحققة وومضات الحدث، حتى الولايات المتحدة التى ظلت فى المقدمة لمدة معقولة، قامت بعمل ذلك عن طريق تقديم فرصة ثقافية لتيار مستمر من المهاجرين الخياليين (إينشتين، فيرنر، فون نيومانز وآخرين). وعن طريق تبادل العلم

والتكنولوجيا بالحماس فى المعلومات العالمية، والتى عن طريقها حصل الأمريكيون على قدر مساوٍ لما أعطوا.

ويبدو أن أفضل مصنعى التكنولوجيا العالية؛ خاصة هؤلاء الذين يبيعون المعلومات وتكنولوجيا المعلومات، مقتنعين بأن تنافسهم يعتمد على كيانهم (مثل جون رولواجين وتشيرمان فى بحث كراى) وكونهم «إسفنجة» للاختراعات والتجديدات والتطبيقات، «ولتعلم الكثير من العملاء كما يتعلمون منا»، ذلك أن أكثر من نصف عملاء كراى يوجدون خارج الولايات المتحدة. ويتحدث رولواجين عن «المنتج كمستقبل»؛ حيث يعتقد أن بيع الكمبيوتر لا يكون فى نهاية عملية التسويق، ولكن كبداية للتعلم النشط.

إذا احتفظت أى شركة أو دولة بأفكارها سراً سواء عن رغبة غير موجهة فى «أسرار التجارة» أم عن «اعتقاد غير موجه» فإن أى أمة تستطيع أن تظل عبر طريق احتكار المعلومات، وسوف تجذب أكبر قدر من المعلومات من الآخرين». والمعرفة الجديدة للمنتجات القديمة، هى التى تحدد ما إذا كانت الدول والشركات ستستطيع عمل ذلك فى المستقبل لما لم يتم عمله من قبل أم لا. وفى ظل بيئة معلوماتية متغيرة، فماذا يمكن أن تستمده الشركة أو الدولة من الانفتاح، والقيمة التى تستطيع أن تحتفظ بها بواسطة الاحتفاظ بسر، وما يعرف على حساب ما يمكن تعلمه.

مثل هذه الفكرة كانت بالطبع نقمة على الأيديولوجية الخاصة بالسوفيت القديم. وفى عام ١٩٨٨ سمعت أحد المسئولين السوفيت يقول بفخر لمعهد «آسبن» إنه تم التخطيط لعمل مليون كمبيوتر شخصى فى اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، وفى العام التالى، ذهب نصفها إلى المدارس السوفيتية. وفى عام ١٩٨٩ أنفقت الولايات المتحدة حوالى ١٠٪ من إجمالى الناتج القومى على تكنولوجيا المعلومات، وحوالى ٣٩

مليون موزعين على الدولة، و١٧ مليون منهم مرتبطين.

لقد ضل قادة السوفيت الطريق ببساطة؛ لعدم تحركهم فى مجتمعهم الكلى إلى الثورة الصناعية الثانية، التى ظهرت فى الاستخدام الكبير للكمبيوتر المرتبط بالاتصالات. وفى السنوات الأخيرة، فإن حوالى نصف الزيادة فى الناتج العالمى ترجع لتكنولوچيا المعلومات. ولكن الفكرة القائلة بأن القيمة الإضافية يمكن أن تقوم على أساس الإبداع الإنسانى، فكرة خطرة لأن تترك تلك الصفوة التكنولوجية، وتنفق ما يقرب من ربع الدخل القومى السوفيتى (أكثر من التقدير الذى وضعه قادة الكرملين لمواجهة المد الغربى الساحق) على برنامج الدفاع الضخم وسلسلة من إطلاقات الفضاء.

لقد تحركت اقتصاديات أوروبا الغربية واليابان وشمال أمريكا قدماً؛ لأنها طورت قدرتها على الإنتاج والاكتساب والمعرفة؛ خاصة المعرفة الجديدة. وفى صنع تكنولوجيا المعلومات مقارنة بالتكنولوچيا التعليمية، وفى الديمقراطيات الصناعية؛ خاصة فى الولايات المتحدة؛ حيث تطورت الكمبيوترات والاتصالات الإلكترونية (وصفقاتها) فى القطاع المدنى مركزة على كل جانب من جوانب حياة الناس وعملهم. وكانت النظم العسكرية قادرة على تغذية هذا البحث المدنى والاختراع والتجديد (والتى يتم تحويلها جزئياً بواسطة عقود حكومية). ولم تكن مثل تلك التكنولوجيا سراً غامضاً على الإطلاق بالنسبة للعلماء السوفيت والمهندسين، وكما تظاهروا ليرى العالم بداية إطلاق سبوتنيك الأول عام ١٩٥٧. ولكن فى الاتحاد السوفيتى حدث التطور أولاً داخل جيش الحكومة السرى ومراكز الفضاء، وكان لذلك تأثير على باقى الاقتصاد السوفيتى الذى أصبح ضحلاً.

وكلما حاولت حكومات أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى القيام بأعمال اقتصادية

مؤثرة، فى الاقتصاد العالمى، لم يحدث أن تاق أى فرد فى أى مكان إلى تكنولوجياتهم المدنية والزراعة غير الكفؤة والتخطيط المركزى غير الأمين، وسياساتهم الفاسدة والمتعصبة.

بدأت الجمهوريات المتفككة الجديدة وديمقراطيات السوق المأمولة –وليست الموجودة بالفعل– ترتبط بالاقتصاد العالمى، وحدثت مأساة مذهلة كخطوة أولى. ومن المنظور العالمى – على أية حال – يمكن لأقل حركة أن تمتد حتى نهاية هذا القرن، فهم سيحتاجون –دون شك– إلى كميات من المنح والقروض والاستثمار والمساعدة الفنية من اقتصاديات المعلومات فى أوروبا الغربية، وشمال أمريكا وشرق آسيا.

وسوف تظل الصين لفترة من الزمن على هامش الاقتصاد العالمى؛ أى لمدة سنوات عديدة بعد أن يقرر الزعماء الجدد (إذا فعلوا ذلك) أن يمسكوا بزمام الفرس، فى سباق الديمقراطية السياسية واقتصاديات السوق. وحتى فى السياسة العالمية، فسوف ترتبط الصين – باستثناء الموضوعات الإقليمية مثل كمبوديا – بضعف هذه السياسة أكثر من قوتها. إلا أن خمس سكان العالم سوف يصبحون – عاجلاً أم أجلاً – عنصراً أساسياً فى تطور العالم، ومما يعد حادثة فى التاريخ، أن الصين قد أصبحت بالفعل شريكاً أساسياً فى سياسات الأمم المتحدة، وحق الڤيتو فى مجلس الأمن.

ومن الأمور المهمة أن نحدد القضايا، التى يكون فيها الصينيون شركاء كاملين، مثل تقليل انبعاث الغازات الضارة بالغلاف الجوى، التى تعمل على رفع حرارة الطقس، وكذلك منع الانتشار النووى والكيميائى والأسلحة البيولوجية، وبعد ذلك المشاركة فى المشروعات العالمية، والتى تتميز فيها الصين – وكذلك روسيا – بحضارات عظيمة، ويمكن لهذه الدول أن تلعب أدواراً رئيسية فى إحياء هذه الموضوعات.

تراجع الترابط الجغرافى

خلال الأربعين عاماً من (١٩٤٩– ١٩٨٩)، كان أكبر مخزنين للأسلحة غير المستخدمة مهمين جداً، لدرجة أن علاقات القوة الاقتصادية المتغيرة لم تحظ بمثل هذا الاهتمام. وعندما اختفى قطبا العالم، ظهرت ثلاثة مراكز عظيمة للقوة الاقتصادية. لقد توصل معظم العلماء والمحللين والكتاب والقادة السياسيين، ومن يجعلهم التفكير أذكى فى الترتيب والتصنيف – فى نهاية الأمر – إلى القول بأن عالم التسعينيات وما بعد ذلك سوف يتم تنظيمه حول ثلاث مناطق جغرافية، تسيطر عليها القاطرات الاقتصادية الخاصة بالعالم.

وأوضح دليل على هذه المجموعة العقلانية، هو الاتجاه إلى ثلاث كتل تجارية: «السوق الفردى» للمجتمع الأوروبى.. ومنطقة «التجارة الحرة» فى شمال أمريكا.. واليابان والتأكيد على «مناخ الرخاء التعاونى» فى آسيا الشرقية. وفى هذا السيناريو، يمكنك أن تقول وداعاً للأمة النامية، التى لن ترتبط بأى من هذه الإمبراطوريات التجارية الثلاث.

فى أوائل التسعينيات، بدأ منظمو هذه الكتل فى لعبة «دعنا نتظاهر»، وهى تزعم أن الاشتراك فى جماعات لا يضر – بشكل أو بآخر – بالتجارة الأكثر حرية والنمو الأسرع والنتائج الأكثر عدلاً، وكانت هذه نغمة مشهورة؛ فقد اتحدت الثلاث كتل بتيار النمو، الذى يؤدى إلى الرخاء فى التجارة العالمية؛ حيث «أثاروا المخاوف». قال جاك لاروزيير رئيس بنك فرنسا فى عام ١٩٩١: «سوف تنغلق هذه الكتل فى تكوينها، ولن تسمح بدخول شركاء من الخارج».

وكان على اليابان أن يكون لها نصيب خاص من الائتمان، أو لوم تيار الكتلة الإقليمية، التى اندمجت طموحاتها وتغلغلت فى الأسواق الدولية مع قيود اليابان الداخلية، لتؤدى إلى ردود الفعل الدفاعية فى أوربا وشمال أمريكا، وهذا أدى – فى

المقابل - إلى إشباع المشاعر اليابانية بأن يجتمع باقى العالم فى عصابة ضدهم، وكان هذا هو الوضع بالفعل. وهناك حرب تجارية قديمة متوقعة، إذا تم تنظيم الكتل الثلاثة لحماية الأخيرة من الاثنين الآخرين.

لقد ظهرت الكتل الثلاثة لأن البديل كان يعمل بطريقة سيئة للغاية، وذلك البديل تمثل فى تجارة أكثر حرية فى كل الدول فى الحال، بواسطة قرارات عالمية، تم التوصل إليها فى مفاوضات خانقة مملة، تم تنظيمها فى جنيف، من خلال اتفاقية الجات.

لقد عملت مفاوضات جنيف من ١٩٨٥- ١٩٩٢ على وضع معيار جديد لكل هذا التأخر والدبلوماسية الصلبة (بين فرنسا والولايات المتحدة الخاصة بدعم المزرعة) والتقدم البطىء فى المفاوضات، الذى لم يستطع اللحاق بتغير التكنولوجيا، والتكامل الاقتصادى العالمى، أو ظهور معلومات أفضل من المصدر المسيطر فى العالم. إن فشل اتفاقية الجات يتطلب آلية أفضل لتحقيق تجارة حرة على مستوى العالم، وليس التراجع إلى الكتل التجارية التى تحكمها الجغرافيا.

ولكن الفكرة القائلة بأن الجغرافيا هى مفتاح القوة، وأن إمكانياتك تعتمد على مكانك، هى فكرة خاطئة تموت ببطء. إن الجغرافيا السياسية هى الفكرة القائلة بأن الأمة تعتمد إلى حد كبير على الجغرافيا: مدى جبهاتها المحمية، ومدى خصوبة تربتها، ومدى ثرائها بالودائع المعدنية، وصفاء مياهها العذبة، ومدى امتداد شاطئها. وغالباً ما تطورت المدن لأنها موانىء أو تقع على مجرى مائى، أو لقربها من طرق القوافل (فى الماضى)، أو قربها من طريق القوافل أو السكك الحديدية فيما بعد.

وغالباً ما تعتمد أهمية الدول على الموارد الطبيعية التى اكتشفتها والتطور، مثل: توابل الشرق، والمطاط والقصدير فى جنوب شرق آسيا، والفحم والحديد فى أوروبا الوسطى، والماس (واليورانيوم فيما بعد) فى جنوب أفريقيا، والفواكه فى أمريكا

الوسطى، واحتياطى البترول فى إندونيسيا والمكسيك وڤنزويلا وشمال أفريقيا وشمال أمريكا وبحر الشمال والخليج الإيرانى (أو العربى)، والتربة التى أنتجت هذه «الأمواج من الرمال» فى أوكرانيا والسهول العظمى. وكان لهذه الموارد أثر بارز على السكان، الذين وجدوها واستغلوها مثل المستعمرين فى القرون الأولى، الذين أقبلوا من على بعد مسافات كبيرة.

ولذا.. فإننا يمكن أن نطلق الآن على الدول ذات المعلومات المتدفقة دولاً متقدمة. إننا نعلم أن أى شخص يمكنه استخلاص المعرفة من بحر المعلومات، الذى يغرقنا جميعاً، ولست مضطراً لأن تجده داخل حدودك، أو تصطنعها فى المصانع أو تضعها فى النباتات. ولكن لابد أن «تجمعها جميعاً» فى عقلك، ثم تربط بصيرتك وخيالك بالعمل الإنسانى فى الشركات والشبكات والتحالفات.

إن البعد فى عالم الكمبيوترات السريعة والأقمار الصناعية والاتصالات العالمية، هو أقل ما ينادى به، وهو أمر بالغ الأهمية فى مثل هذا الوقت غير العادى. إن الارتباط المتضائل للإقليمية الجغرافية يحمل فى طياته الشاهد على ذلك.

وفى أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، كان مؤسسو نظام ما بعد الحرب (لم تتبق منهم إلا سيدة واحدة، هى إليانور روزڤلت) يعتقدون أن الطريقة الوحيدة لتفادى الشلل العالمى -بواسطة كل فرد وكل شىء- هى بناء النظم الإقليمية القوية، وفيما عدا المجتمع الأوروبى لن يكون هناك نظام عالمى بواسطة القارات، حيث إن تحول الاقتراب الجغرافى يعد مبدأ قيِّما للتعاون الدولى.

وفى الأمور التى تتصل بالأمان تكون الشجاعة مساوية نسبيًّا للمسافة من حيث المشكلة، وفى تجارة السلع تضاف القيمة مثل التى يتم جلبها من أى مكان توجد فيه، وبالنسبة للأشياء المشتركة مثل الحقائق والأفكار بواسطة تكنولوجيا المعلومات الحديثة، تعد الجغرافيا تقريباً غير مهمة.

وخارج أوروبا الغربية، نجد فى جنوب شرق آسيا – فقط – منظمة تقوم على أساس جغرافى، وهى جمعية الأمم الآسيوية لجنوب شرق آسيا، التى أظهرت شعاع حياة لهذه الأمم. أما الأمم فى أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وجنوب آسيا وجامعة الدول العربية فى الشرق الأوسط.. فإنها لم تكن فى يوم من الأيام اللاعبين المؤثرين فى القضايا الدولية، والبعض تحت التوظيف بدرجة ملحوظة. وإحدى الشيوعيات هى الكوميكون التى اختفت تماماً. وعلى عكس ذلك.. فإن الشبكات التى تربط بين المتشابهين فى العقلية فى كل مكان مثل كارتل البترول، وتجار المخدرات والمجتمع الدولى للعلماء، والإسلاميين الأصوليين، ونادى الأمم الغنية التى تسمى (الأوسد)، أثبتت أنها مرتبطة، وأكثر تحملاً وأكثر تأثيراً فى القضايا العالمية.

وفى هذا المنظور.. فإن الكتل التجارية التى تقوم على أساس الجغرافيا – حتى الكتل القوية جداً – تأصلت على تلك الفترة، قبل مشاركة المعلومات التى بدأت تضع حداً للأشياء التى تقع فى بؤرة الاهتمام، ومثلها مثل الديناصورات القديمة.. سوف تستمر فترة من الوقت، وهى تتطلب مخلوقات أذكى وأصغر، بدرجة تكفى لأن تتفادى أن تطأها الأقدام.

ولكن الأمر الشديد الاحتمال هو أن القطاع العام الدولى الذى ينظم كلاً من التجارة والمال لابد أن يقوم على التناسب مع الأسواق الخاصة للسلع والتصنيع، واستثمار رأس المال والنقود. ولا تتحكم الجغرافيا فى كل ما سبق، وكلها تعد موضوعات عالمية. إن هذه الاحتمالية الاقتصادية تتأكد أكثر بواسطة الأمر السياسى؛ فالاقتصاديات التجارية الرئيسية – دون أى مبالغة – هى الديمقراطيات الرائدة فى العالم، وذلك لما بها من الاهتمام المتبادل للتأكيد على البيئة الاقتصادية لنشر الديمقراطية السياسية فى العالم. وفى هذا السياق الأكبر، وهذه المجموعات الثلاثة للديمقراطيات التى تدور حول بعضها.. فإن النتيجة المحتملة هى محاربة بعضهم البعض دون أن يحقق أى فرد بغيته، وهذا الأمر ليس له معنى.

الحاجة إلى قطاع عام عالمى

لا تعتبر العلاقات الدولية الاقتصادية بالتأكيد سوقاً حرة، بمعناها التقليدى، والذى لايحمل تاريخياً أى أمثلة حية عليه. وهذه العلاقات ليست منظمة ومخططة بالمعنى المركزى الاشتراكى، ولا توجد أمثلة ناجحة دالة عليها، ولذا فإن النظريات التقليدية الخاصة بالأسواق الحرة والاقتصاديات المخططة مركزيًا تعد أدوات صدأة للتفكير فى الأحوال والأوضاع الجديدة، فالاقتصاد العالمى كبير ومعقد جداً بالمقارنة مع المقاييس الكنسية للتخطيط والتحكم ولكنه مهم جداً للاستقلالية، والتحرك الحر غير المقيد باعتبارات الاستقرار والعدل.

وبالمثل.. فإن الأشياء الثلاثة يمكن أن تصدق على العقود الأربعة الماضية، وكلما قلت عقبات التجارة زادت التجارة، وكلما زادت التجارة نمت الثروة، وكلما زاد توقع قيمة النقود التى نحتاجها للعمل، زاد العمل (الذى يختلف عن التأمل) الذى يؤدَّى، ولكن الذى لا يوضحه هذا الدليل، هو أنه كلما زادت التجارة، أصبحت النقود الثابتة أكثر انتشاراً وأصبح توزيع الثروة أكثر عدلاً.

ويقترح چان برونك، الوزير الهولندى الذى استمر لفترة طويلة فى التعاون التنموى، أننا لاننظر أبعد من تلك «النظم الثلاثة للقيمة»، التى عملت فى دول مثل دولته، وهو مزيج من المشروع العام والخاص، كما أنه اهتمام عملى بالعدالة، وسياسة مشاركة تجميعية لإيجاد مفاتيح حل اللغز الخاص بالتعاون الدولى فى الاقتصاد العالمى: «إننا بحاجة إلى اقتصاد عالمى مختلط، يتضمن إطاراً دولياً قوياً وواضحاً للمؤسسة العامة القوية، وهو نوع من القطاع العام العالمى يزيد الثروة والرفاهية والقدرات الخلاقة فى القطاع الخاص العالمى. إننا بحاجة إلى جعل مفهوم الدولة الرفاهية مفهوماً عالمياً مع التحولات الدولية لإصلاح إجمالى عدم المساواة. إننا بحاجة إلى ديمقراطية جمعية دولية، التى من خلالها يستطيع العالم الثالث أن يكون شريكاً مؤثراً فى صنع القرار

الدولى».

ويتطلب نظام إدارة غير متمركز خاص بالاقتصاد العالمى خلط نوعين من النشاط وتمييز متعقل بين الاثنين:

* مستوى جمعى بواسطة السلطات الدولية العامة، مع مشاركة هؤلاء، الذين يعد تعاونهم فى المستويات المتفق عليها شيئاً أساسياً. إن الهدف هو تأسيس أخلاقيات مصممة لتأكيد العدالة، وتشجيع الأهداف الخاصة بالجدة والإبداع، وتعظيم التوقعات الخاصة بقيمة النقود.

* نشاط عمل دولى يقوم على أساس سوق غير متمركز، من خلال إطار عملى للأخلاقيات والمعايير المتفق عليها، للتبادل الفعلى للبضائع والخدمات والمشاركة فى المعلومات، والتعلم المتبادل، وتوضيح التحولات المالية.

إن التقلبات السياسية فى الديمقراطيات العالمية الأساسية خطيرة جداً، فالحكومات يمكن أن تظهر وتختفى، والوظائف السياسية يمكن أن تتحطم، ويمكن أن يكون لها شأن، حسب الطريقة المتبعة، ولكن لا أحد منها يختلف كثيراً عن الفقر المدقع وانتشار القنبلة السكانية أو العداوات الثقافية والدينية فى مناطق متعددة فى العالم، أو إيجاد بدائل سريعة للوقود، الذى يمكن أن يكفى حاجة العالم من الطاقة.

دعنا نقترح –ولو للحظة– أن الولايات المتحدة وكندا واليابان والمجتمع الأوروبى يمكن أن تطور الهدف والمقدرة لإعادة الحياة والقيادة السياسية، لكى يحققوا ما يطلقون عليه: تطوير نظام مفتوح للتجارة العالمية، وتحقيق نمو اقتصادى مستمر، والتحكم فى التغيرات المتوقعة فى قيمة النقود، وحماية البيئة العالمية، وبذل مجهود خاص لإزالة أسوأ الموضوعات الخاصة بالفقر فى العالم كله، وهذه هى أجندة أعمال من خلال القدرة العلمية والتكنولوجية والمالية فى الدول الديمقراطية فى العالم. ما الذى نحتاج عمله لفهم التفاصيل وعمل هذه الأشياء؟ إن باقى هذا الفصل يتحدث عن دعوة برونك

للقطاع العام العالمى. ويوجد نظاماه الآخران للقيمة والعدالة والجمعية فى الفصلين: العاشر والحادى عشر.

إننا نحتاج إلى مبادرتين بالنسبة للتجارة والنقود، وسوف أوضحهما بكل صراحة.

التجارة

لكن نحقق نمواً اقتصاديًّا مستمرًّا، ينبغى أن تعد الديمقراطيات القائدة بعضها البعض؛ بإزالة الحدود القومية على السلع والمنتجات الرئيسية، بواسطة تاريخ محدد، قل مثلا عشر سنوات من وقت الاتفاقية.

إن الطريقة التى يمكن أن نحقق بها ذلك ليست متعلقة بالتفاوض حول التنازلات أو المنتجات. لقد أبعدت «دورة أورجواى» ذات الأعوام السبعة اتفاقية الجات عن التفاوض، وكانت نتيجة المحادثات التجارية فى جنيف من ١٩٨٥– ١٩٩٢ (هى كما قدرتها جريدة «الإيكونومست» هى زيادة الدخل المشترك لأمريكا الشمالية وأوربا وآسيا إلى أقل من ١٠٠ بليون دولار فى العام، وإذا قللت هذه المناطق الثلاث تعريفتها الجمركية وحواجز التعريفة بحوالى ٥٠٪، سوف يكون الناتج الكلى أقرب إلى ٧٤٠ بليون دولار) حوالى $\frac{٣}{٤}$ تريليون دولار.

سوف يدفع السوق العالمى المفتوح فوائد الدخل القومى لتحرير التجارة فوق ثلاثة أمثال التريليون. وسوف يحمى النقص المتبادل لدعم الزراعة الذى وصل إلى الصفر (وقد وافقت الولايات المتحدة على هذه الفكرة) من فقد ٧٢ بليون دولار (حسب أسعار عام ١٩٨٨) من الدول المكونة (للأوسد)، وهو تسهيل البحث لدى الدول الغنية. وقدرت جريدة «الإيكونومست» أن ذلك سوف يرفع الحمل ثلاثة مرات بعيداً عن مستهلكى المنتجات الزراعية. «سوف تستفيد كل الدول الفردية من تحرير سياسات مزارعهم»، وسوف تفسح إزالة الدعم الزراعى المجال لصادرات المنتجات الزراعية والدول النامية بحوالى ٣٠ بليون دولار فى السنة، الأمر الذى يجعل كمبيالة المساعدة قابلة لأن

تدفع أكثر من ذى قبل.

إن وضع أهداف بعيدة المنال بالنسبة للتجارة الدولية (تبادل السلع والخدمات) والمشاركة (التكنولوجيا والمعلومات الأخرى) يتطلب شيئاً أكثر فعالية من نظام الأمم المتحدة، لجنة كبيرة (فى اتفاقية الجات لعام ١٩٩٠ والتفاوض، و١٦ لجنة) ذات فنيين على مستوى كفء، وهذا دور مشكوك فيه فى المؤسسة، التى تم وصفها فى الفصل الخامس، وفيما يلى الطريقة التى يحتمل أن تعمل بها.

* لابد أن تكون نقطة البداية هى التصرف لوضع هدف سياسى، بواسطة الدول التجارية الكبرى الرئيسية، مثل: الوعد المتبادل عشر سنوات، الذى تم اقتراحه مؤخراً (وسوف تتم مقارنة هذا الوعد الخاص بالحكومات المشكلة للمجتمع الأوروبى، عندما وضعوا نهاية عام ١٩٩٢ كهدف لتأسيس السوق الفردى).

* إن المؤسسة الجديدة سوف يتم تأسيسها بواسطة معاهدة، تحفظ الهيكل القومى، ودوره فى اقتراح المستويات والجداول الخاصة بتحرير التجارة، والمشاركة فى تحقيق الأهداف التى وضعتها الحكومة، والترتيب لعقد المفاوضات الخاصة بالموضوعات الشائكة التى لم تحظ بالاتفاق (التى يمكن أن تكون مرتبطة بالتغيرات المقترحة فى السياسات الداخلية) وتحفيز التقدم ضد الأهداف والمعايير والجداول.

* إن العضو المركزى للمؤسسة سوف يكون جهازاً تنفيذيًّا معيناً لمدة من السنوات بواسطة الحكومات (أو مجموعات من الحكومات)، ولكن يمكن إلغاؤه فقط بواسطة الحكومات المشاركة والتى تتعاون مع بعضها، وسوف يتصرف المفوضون حسب قوانين الإجراءات، التى يمكن أن يطورونها هم بأنفسهم.

* وسوف تكون للمفوضين آلية خاصة بالتنبؤ والتحكم فى الأسواق الدولية، ولهذا الغرض، فعليهم أن يشتركوا فى الجهات غير الحكومية، دون اهتمام مالى مباشر بإدراج الأسواق فى الأمر.

* يحتاج الوكلاء فى وضع المعايير والجداول إلى الحذر؛ فيما يتصل بجلب الاستشارة العامة للجهات غير الحكومية، مثل: الشركات العالمية والبنوك الدولية والمدافعين عن البيئة، وأصحاب الاهتمامات الخاصة الأخرى (العمل- الزراعة ووسائل الإعلام الخاصة بالاتصال) والجماعات المهنية مثل هؤلاء الذين يمثلون العلوم والهندسة والاقتصاد السياسى.

* إن الحكومات الموقعة على المعاهدة لابد أن يكون لها حق التصويت (وليس حق التحرير) الخاص بالتصرفات المقترحة، التى لابد أن تتم بواسطة المفوضين، ولابد أن تتصرف الحكومات بواسطة الرأى العام، وبعض أشكال التصويت، التى تعكس كلاً من أحوال الدول المختلفة فى الاقتصاد العالمى، والحاجة للعدالة فى الدول الصغيرة المنضمة للمعاهدة.

النقود

وبعد تحطم سوق البورصة بفترة طويلة فى ١٩ من أكتوبر ١٩٨٧... جلست بعد الحادثة مع بعض المحركين المؤثرين فى التمويل العالمى، إنهم لا يعرفون إلى أين يتحركون، ولكنهم كانوا متأثرين بما حدث. ولكن الأمر الذى كان واضحاً لكل فرد فى الحجرة المقابلة فى المركز التجارى العالمى بنيويورك، أن الأسواق الخاصة بكل شىء مهم تكون أسواقاً عالمية (وكقضية تثير السخرية، كان بنك ويلز فارجو يبحث عن قرض مودع فى مانيلا).

ولم يكن لدى أى فرد حل، وكان الكل متحيراً حول ما هية التشخيص: فالمديرون الماليون المرعوبون مما حدث مثلهم مثل الأطباء، كان لديهم سبب أكثر إقناعاً، إلا أنهم كانوا متفقين حول شىء واحد: أن المشكلة دولية؛ فهى تبدأ وتنتهى مع عدم احتمال توقع القيمة النقدية. ويعتقد هؤلاء أصحاب السوق الحرة أن هناك حاجة ماسة لتنظيم الأسواق المالية الدولية. ولخص أحدهم الموقف قائلاً «إننا بحاجة إلى قواعد اللعبة التى

تسمح للممثلين الرئيسيين بالمحافظة على جنسهم بأقل ثمن».

وكما هو الحال بالنسبة للشئون المالية وكذلك فى التجارة.. فإن الحاجة الأولى هى إلى وجود قطاع عام قادر على صياغة القواعد والمعايير، ليس لتصفية التحولات، ولكن لضمان العدالة فى سوق غير مركزى.

ولكى نقوم بتحقيق بعض «القانون الذى يحرر» ..فإن هناك لجنة فعلية للسلطات، لها هيئة، وهو صندوق النقد الدولى (IMF)، ولكن ما هو أكثر قوة، هو أن نجمع معًا – فى هذه المرة – عملية صنع ووضع قواعد عامة لكل من: تحرير التجارة، والتحكم فى إمداد الأموال.

إن الفصل بين السياسة التجارية (التى تتضمن الآن البنوك والتأمين والاستثمار الأجنبى) والسياسة المالية التى لم يعد لها معنى.. إن كان لها معنى من قبل. إن الهوة بين الاثنين – أفراد مختلفون من وزارات قومية مختلفة، تقوم بخدمتها هيئات دولية مختلفة، تتقابل وتجتمع فى أماكن ومدن مختلفة – تؤكد وتثبت البعد بين السيولة النقدية والتدفق الضمنى للسلع والخدمات، واستثمار رأس المال والمعلومات؛ لدرجة أن السيولة النقدية تفوق ما يحتاجه البائعون والمشترون لإثبات صفقتهم فى الاقتصاد الدولى «الحقيقى»، ويخدم السوق النقدى نظام هائل بالكمبيوتر للمراهنة على القيم المستقبلية للعملات الدولية المختلفة؛ لأنها ترتبط ببعضها البعض، يوماً بعد يوم. ويبدو هذا الجزء من سوق الأموال بأنه يزيد من غنى الغنى، ويفتقد ما أطلقت محكمة الولايات المتحدة العليا عليه القيم الاجتماعية المخلصة.

ولكى نجعل الأسواق المالية الدولية متوقعة بالنسبة للتجار والمستثمرين، وأقل عرضة للتأرجحات القوية والمفاجئة، والتى تستفيد بدرجة كبيرة من التأملات.. فإنه يمكن التحكم فى الأموال وكأنها جزء من الموضوع نفسه مثل التجارة والاستثمار، وهذا يدل على ضرورة وجود قواعد للعبة، حتى تتطور من خلال إرشادات حكومية بواسطة

الوكلاء الخارجيين، كما تم الوصف عند مناقشة التجارة.

إن أى اقتراح لعمل شيء جوهرى حول طريقة استخدام النقود فى الأسواق العالمية يسبب كثيراً من المتاعب. إن هؤلاء الذين يحيون على أساس اختلاف أسعار الصرف وعدم استقرارها يودون أن يظل الحال كما هو عليه، ولكن هناك أيضاً من يسعون وراء نوع من الاستقرار، الذى أكد عليه نظام «بريتون وودز» فى منتصف الأربعينيات حتى ١٩٧٣، عندما قاد الرئيس نيكسون الحملة ضد الأسعار الطافية، لأن الاقتصاد الأمريكى لم يعد مسيطراً، كما استخدم الدولار الأمريكى كأى سلعة تبادل دولية، وكمقياس للقيمة واحتياطى مالى. إن تدفق الأسواق المالية الدولية قد أصبح كبيراً جداً، وهناك الكثير من اللاعبين فى اللعبة، ولذا فإنه من الخيال الاعتقاد بقدرة أى سلطة مركزية على تثبيت أسعار الصرف وجعلها تمضى على هذا النحو. إن نهاية «بريتون وودز» فى عام ١٩٧٣ كانت مجرد طريقة للاعتراف بحقيقة الحياة الاقتصادية.

وقد أصبح النظام بعد عام ١٩٧٣ غير مستقر، ولايرجع ذلك لسقوط البنوك المركزية (لاستمرار الحال كما هو عليه بقدر الإمكان)، ولكن يعزى ذلك إلى افتقاد ما هو أفضل، العملة الرئيسية فى العالم. وظل هناك عدم تأكد فى هذا النظام: إدارة ميزانية كبيرة، وإدارة العجز التجارى، الذى جاء نتيجة لاقتراض كميات من الأموال من بقية العالم، (وهذا لا يمكن أن يتم بالطبع، إذا لم تستمر الولايات المتحدة كواحدة من خزائن العالم للأموال، وتهرب من الأخطار وعدم الاستقرار فى أى مكان آخر).

إن علاج مثل هذا النوع من عدم الاستقرار، ليس مجرد محاولة غير مجدية لتثبيت أسعار الصرف، ولكن لتحقيق اتفاقيات دولية تتطلب مزيداً من النظام فى السياسات المالية والنقدية الداخلية. وبالنسبة للدول الضعيفة من ناحية التمويل، والتى أقبلت على صندوق النقد الدولى للمساعدة، حيث زال الصندوق يقوم بهذا الدور.. ومن ثم كان لابد أن تضع هذه الدول نصيحة الصندوق نصب عينيها، وإلا فلن يفتح الأبواب لهم.

ولكن لايستطيع أحد أن يخبر الدول القوية ماذا تفعل، إذا لم تكن ترغب فى ذلك، ففى اجتماعات القمة الخاصة بمجموعة السبع، لم تؤكد الدول على رؤساء الولايات المتحدة، ولم تساندها أى أصوات فى الكونجرس لنظام الميزانية.

ومعظم الخبراء والقادة السياسيين فى أمريكا ليسوا مستعدين بعد لاتخاذ هذا النظام من مجتمع دولى. ولكن إذا لم تستطع جلب هذا المثال والرأى العام داخلياً.. فإن الضغط سوف يأتى من الخارج دون شك. وعندئذ ستكون إعادة نظام البيت النقدى والمالى هى الإسهام الوحيد العظيم الذى يمكن أن يقوم به الأمريكيون، ليضعوه مكان الاقتصاد العالمى، الذى يعمل من أجل المنتجين والمستثمرين والمستهلكين. والأمر الأكثر أهمية للعالم الذى يتغير تغيراً سلمياً، هو المطلب الرئيسى فى عالم مضطرب ومتغير.

إلى أين توصلنا هذه المجادلة؟ إنها تسير قدماً فى طريق التعاون بين الحكومات القومية والبنوك المركزية، خاصة بين الديمقراطيات الصناعية؛ لأنها - ببساطة - تقوم بمعظم التجارة العالمية وتحصل وتنفق معظم أموال العالم. ولم تكن اجتماعات اللجنة الخاصة بالبنوك ورؤساء الحكومات حلاً لهذه المشكلة، ولكن من غير العملى أن تندمج عملات العالم كلها فى عملة واحدة، وأن يكون هناك بنك مركزى عالمى واحد لإدارة ذلك الأمر.

فى عام ١٩٨٨ فكر محررو «الأيكونومست» فى تشابه العملة العالمية، واقترحوا اسماً لهذه النقود الجديدة، وهو الفونكس، وقالوا إنه يمكن أن يكون هناك شيء من هذا القبيل بحلول عام ٢٠١٨.

لقد أصدر صندوق النقد الدولى «حقوق الرسم الخاص»، وهو نوع من النقود الدولية، التى تستطيع ان تتم بواسطة بنوك مركزية. إن قيمة «حقوق الرسم الخاص» ليست ثابتة؛ لأنها مرتبطة بسلة العملات الرئيسية (خاصة الين اليابانى والمارك الألمانى والدولار الأمريكى) ومحمية من الضعف المفاجيء أو قوة عملة معينة، وبالاستناد إلى

هذه الفكرة.. يأتى الخبراء بطرق جديدة للتحرك نحو عملة دولية ، اى النقود المتفق على قبولها فى أى مكان للبيع والشراء والاحتفاظ بالاحتياطى. إن الفكرة هى إمكانية تحويل وحدة العملة العالمية إلى نقود، أو أن تستخدم كما هى بواسطة المستهلكين فى كل العالم، كما تستخدم كروت الائتمان (على الرغم من أن كروت الائتمان يسيطر عليها الدولار والين والمارك والفرانك والجنيه والليرة وغير ذلك). والسبب الأساسى لتحريك هذا فى الاتجاه المطلوب يؤدى إلى زيادة احتمالية البيئة الدولية للأعمال.. إن احتمالية القيم المالية هى الاسم الثانى للصحة الجيدة لنظام السوق.

إذا نجح المجتمع الدولى فى كسر المقاومة الثقافية إلى عملة أوروبية واحدة، وتأسيس بنك مركزى أوروبى، يمكن أن يكون أول خطوة نحو وحدة العملة الدولية وبنك دولى مركزى يتمشى مع ذلك. ولكن فى عام ١٩٩٢ مثل المجتمع الأوروبى دراما ليبين كيف أن النقود لا يمكن أن تتحد؛ حتى يكون هناك مجتمع سياسى موحد، يسمح بوجود عملة واحدة. وقبل أن نحاول إيجاد علاج للفوضى المالية فى العالم، فمن المهم أن نفهم مغزى الحكاية الحذرة من أوروبا.

وعلى مدى أكثر من جيل.. كانت هناك على الأقل نقطة واحدة ثابتة فى السياسة العالمية: وهى الصفقة المعقدة بين أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. وكان هناك نوعان من الكيمياء السياسية التى أدت إلى بزوغ «فكرة الأطلنطى» إلى الحياة، أحدهما: هى الحاجة الواضحة إلى الصلابة فى مواجهة الاتحاد السوفيتى وأعوانه، والثانى: هو الحلم الخاص بالاقتصادى الفرنسى والدبلوماسى جين مونيه: أنه يمكن تشكيل أوروبا الفيدرالية بواسطة خطوات اقتصادية أساسية، وبعد ذلك حلم الفيدراليين بتجاوز أحلام التجارة والأموال إلى دفاع أوروبى مشترك، وحضور أوروبى متكامل فى القضايا العالمية.

وفى عام ١٩٩٢، أدت هذه الإستراتيجية التكنوقراطية للوحدة الأوروبية إلى وضع مجموعة عادات خاصة بالرخاء، وهى كتلة تجارية واسعة حرة (للبدء فى ١ يناير عام ١٩٩٣)، و«سوق واحد» للسلع والخدمات ورأس المال والعمل. وارتبطت الأسواق

المالية بآلية معدل الصرف (ERM)، التى عن طريقها استطاع البنك الألمانى الذى تحكم فى عملة أوروبا المستقرة القوية، أن يقوم بعمل سياسة مالية ومعدلات فائدة لأعضائها.

وكانت الخطوة الثانية هى « اتحاد نقدى أوروبى »، أى بنك أوروبى مركزى لإصدار عملة أوروبية واحدة، وكان ذلك هو أساس معاهدة ماسترخت، ولكن تم رفض هذه المعاهدة بتصويت عام فى الدانمارك فى أوائل ١٩٩٢م، وبعد ذلك بقليل تمت الموافقة عليها فى فرنسا أواخر ذلك العام.

وفى هذا التصويت الشعبى، كان موضوع توحيد العملة الأوروبية هو الموضوع الأساسى.. إذ سمح الاتحاد المالى الأوروبى باختيار صريح بين التعاون الفنى بين الدول والفيدرالية الرسمية فى موضوع قيمة المال.. وهذا أساسى لممارسة السيادة.

وفى عام ١٩٩٢، كانت لدى خمس دول فقط فى المجتمع الأوروبى عملات صعبة، وهى ألمانيا (على الرغم من تكلفة امتصاص ثلثها الشرقى) ومجموعة « بينى لوكس » (بلغاريا ولوكسمبورج وسويسرا)، وأقل اعتمادية نجد فرنسا. رأى قادة الحكومة أن قوة واستقرار أموالهم هى مفتاح استراتيجياتهم للنمو الاقتصادى، ورفضوا توسيع اقتصادهم عن طريق استخدام النظام الكينزى (نسبة إلى جون ميناردكينز) أو النظام الريجانى (نسبة إلى الرئيس الأمريكى رونالد ريجان)، والتى عن طريقها تنفق الحكومة أكثر مما تأخذ، وتطبع أموالاً جديدة لتغطية العجز الناتج.

أما الدول الأوروبية الأخرى فكانت لديها عملات « ناعمة »، فكانوا يعيشون فى تضخم ومعدلات فائدة عالية، وجذبوا رؤوس أموال كثيرة من المستثمرين، الذين أحبوا معدلات الفائدة العالية. ولم يكن المستثمرون بالخارج ساذجين، فقد كانوا يعلمون أن قيمة الجنيه البريطانى والليرة الإيطالية والبيستا الإسبانية كانت عالية، ولذا فقد كانت استثماراتهم هى التى جلبت « الرخاء رغم التضخم »، وجعلته ممكناً فى بريطانيا وإيطاليا وإسبانيا، ولكنهم كانوا يرغبون فى المخاطرة، لأن العملات الأوروبية الناعمة

كانت تبدو مرتبطة بالمارك الألمانى، وهذا الافتراض لم يلق تحفيزاً؛ ففى خريف عام ١٩٩٢م، انفصلت بريطانيا وإيطاليا عن آلية معدل الصرف، وإنقاص قيمة الصرف للعملات بواسطة قرارات غير ثنائية الطرف.

إن مجموعة العقبات التى تعترض طريق وحدة النقود، أثارت السؤال نفسه فى كل دولة فى المجتمع الأوروبى: من سوف يكسب من توحيد العملة الأوروبية التى يديرها البنك المركزى الأوروبى؟

إن دول العملات الناعمة غير موجودة، لأن معدل الفائدة يقل عن سعر النقود داخل النادى، ويسعى إلى تحقيق المساواة بين الأعضاء، وسوف يؤدى هذا إلى إزالة رأس المال المستورد الذى أدى إلى الرخاء. وإذا ظلت الدول الأضعف بعيداً.. فسوف تظل قيمة عملاتهم تتناقص باستمرار، وتزيد من التضخم وتكاليف العمل، مقارنة بالاقتصاديات التى يتم إدارتها داخل نادى العملة الواحدة. ولن تستطيع بعض هذه الدول أن تحصل على السماح بالانسحاب على أية حال، فقد وضعت معاهدة «ماستريخت» حداً للدين الداخلى للدولة العضو إلى ٦٠٪ من إجمالى الناتج القومى، وكان دين الحكومة الإيطالية عام ١٩٩٢م أكثر من ١٠٠٪ من إجمالى الناتج القومى الإيطالى.

وربما تكون فرنسا هى الشريك الأوروبى الرئيسى ذو العملة الواحدة المرتبطة بألمانيا المتضخمة، وبدون استغلال أى فرنك فرنسى، فسوف تخسر الحكومة الفرنسية اختيار تقليل القيمة. أما إذا استمرت الحكومة الفرنسية فى فقد التحكم فى تكاليف العمل.. فإن اقتصادها سوف يخسر الوظائف، بالإضافة إلى حدوث معدل عالٍ للبطالة (أكثر من ١٠٪)، وعند التنبؤ بهذا الناتج فى هذه القضية.. فقد اختار المفاوضون البريطانيون الشروط المالية الواردة فى معاهدة ماسترخت، حتى قبل التوقيع فى ديسمبر ١٩٩١م.

هل تصلح عملة أوروبية واحدة لألمانيا «أكثر الأجسام سمنة فى الزورق»؟ إن للبنك

المركزى الألمانى دوراً قيادياً مع العملات الأوروبية الأخرى المرتبطة بالمارك الألمانى. «إن البنك المركزى الأوروبى لا يمكن أن تسيطر عليه ألمانيا. وسوف يكون حكامه أكثر رفضاً للتوسع، وسياساته أكثر من البنوك الألمانية التى تعتبر كوابيسه تذكرة تيار التضخم فى أوائل العشرينيات وأواخر الأربعينيات.

سوف تجعل العملة الواحدة لكل دولة – سواء كانت قوية أم ضعيفة – الأمل فى التحكم فى قدرها، أكثر مما كان ذلك عام ١٩٩٢م، ولذا لم تكن الوحدة المالية فكرة أوروبية صالحة فى هذا القرن، ولن تتحرج الدول الأوروبية الاثنتى عشر – فى أى وقت حالى – من وحدة الجمارك ومنطقة التجارة الحرة للحكومة الفيدرالية، التى تتضمن النقود والدفاع والسياسة الأهلية. إن حلم جون مونيه لبناء «أوروبا» فى الوحدات الاقتصادية قد ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك.

إن الخطوات التالية فى بناء «أوروبا» تبدو، وكأنها «تبنى إلى الخارج» أكثر من كونها «للداخل». وهناك أكثر من عشرة دول أوروبية تتوق لشكل ما من العضوية، وبحلول عام ٢٠٠٠ سوف يبدو المجتمع الأوروبى كوحدة فيدرالية صغيرة مثل أكبر سوق عام عالمى.

إن فكرة العملة الموحدة الموجودة فى الوحدة المالية الأوروبية تتبنى فكرة غامضة: إنها تتطلب بنكاً مركزيًّا لتحقيق وإيجاد نقود سليمة.. نقود تدار بالأولوية وثبات السعر، وتفادى التقلبات الاقتصادية العنيفة. وفى المجال العملى.. فإن النقود السليمة التى تم تعريفها، تتم حمايتها بواسطة نظام، تكون فيه الأموال القومية جنباً إلى جنب مع منافسة بعضها البعض.. تتنافس من أجل استقرار قوتها الشرائية، أو بمعنى آخر قبولهم النسبى كوسيلة للدفع ومقياس للقيمة، وهذا يفترض وجود «عملة قائدة» – على الأقل– من هذه العملات المتنافسة بواسطة الأعضاء الكبار الأغنياء فى النادى، والتى تتم

إدارتها على مدى فترة طويلة. وفى أوروبا.. فإن المارك الألمانى قد لعب هذا الدور الذى يفسر نجاح آلية معدل الصرف الأوروبى خلال هذا العقد من الثمانينيات.

دعنا الآن نوسع المجال لكى يشمل العالم. تقوم ثلاث عملات، وهى: المارك الألمانى والين اليابانى والدولار الأمريكى بهذا الدور الرائد، وكل منها يخدم عشرة أو أكثر من الدول التجارية وعديد من الأمم النامية، كوسيلة للتبادل، ومقياس للقيمة، وخزينة مضمونة لتخزين الاحتياطى. لقد تهدد المارك الألمانى، عندما كان على ألمانيا الغربية أن تمول وحدتها مع الثلث الشرقى. وتم محو استقرار الين بواسطة التوسع الطموح للبنوك اليابانية الكبرى والفساد وعدم الثقة فى السياسات اليابانية، وتم محو استقرار الدولار بواسطة عجز الحكومة الأمريكية الكبير، حيث أنفقت خلال الثمانينيات والتسعينيات عن طريق الطائرات المتحطمة باستخدام الدولار الأمريكى المحدد، بواسطة الأمان المقارن للنظام السياسى الأمريكى والحجم والاقتصاد الأمريكى.

وبالنسبة للمستقبل الذى تم استقراؤه.. فإن النظام المالى السليم يمكن تشكيله بواسطة المفاوضات المستمرة بين الاقتصاديات المسيطرة الثلاثة فى العالم: اليابان وأوروبا (الإدارة المالية بواسطة ألمانيا) والولايات المتحدة. كيف وأين تجرى هذه المفاوضات؟ إن ذلك لايهم بقدر أهمية مدى صحة هذه المفاوضات والإدارة المالية للاقتصاديات القائدة، وما يهم حقاً هو نجاح الأمريكيين فى الحصول على ميزانيتهم وعجز التجارة، ووضعهم تحت التحكم.

دع السلام يسود، اجعل الأسواق العالمية تعمل بكفاءة وعدل، نفذ واحفظ صحة العملات العالمية. وهذا يعد جولة أعمال طموحة «لتخطيط ما بعد الحرب دون الحاجة للحرب أولاً» ولكن مازال ذلك غير كافٍ. حتى الاستراتيجية الخاصة بالتغير السلمى لن تكون ذات فائدة، إذا تخلت عن دول العالم الفقيرة خارج الاقتصاد العالمى، وتحدت

الأمان العالمى باستخدام الأسلحة القوية، وساعدت بيئة الاستثمار العالمى غير المسكونة فى القرن الحادى والعشرين، وسوف تستحق كل الدول المحافظة على السلام، بهدف خلق الثروة، وخلق تحفيز النمو والاستقرار والحماية البيئية، التعليق اللاذع لجين جيراردوس: «إنها ميزة العظيم الذى يلاحظ الكارثة من الشرفة».

وهذا يعد توقعا غير سار لإحداث مغامرة عالمية لتحقيق النمو والعدالة فى تلك المناطق من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث مازال الفقر مهماً أكثر من اقتصاديات السوق والديمقراطية السياسية. فمادامت هناك عزيمة فهناك طريق نمضى فيه..... استمر فى القراءة!!